HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

# تظاهرات تشرين 2019 في العراق
## (قراءة تحليلية للجوانب السياسية والاقتصادية)

م.د. نسرين فالح حسن[1]

[1] جامعة واسط/ كلية الادارة والاقتصاد
بريد الكتروني: ph.d.nis@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/01م تاريخ القبول: 2021/03/25م

**المستخلص**

تعد احتجاجات تشرين لعام 2019 سابقة نوعية على الساحة السياسية العراقية، وكانت اشبه بالصدمة للسلطة السياسية العراقية من حيث الجانب الكمي والنوعي للمتظاهرين، والتي احرجت الحكومة أمام نفسها وأمام المجتمع الدولي على حد سواء باعتبار انها حكومة ديمقراطية. مما دفعها الى مواجهة تلك الاحتجاجات مرة بالحوار وأخرى باستخدام القوة المفرطة. رغم ان هذه الاحتجاجات لم تكن من فراغ، بل كانت لها اسبابها السياسية والاقتصادية والتي في مقدمتها ترسيخ علاقات الولاء والحزبية لتكون بديلا عن المعايير المؤسساتية والآليات الديمقراطية. فضلاً عن قضايا الفساد المالي والإداري الذي تجاوز موضوع التلاعب بالعقود والمزايدات والمناقصات الحكومية و امتد ليشمل ما يتعلق بحياة المواطن وأمنه وسلامته. أضف الى ذلك تردي الواقع المعيشي والاجتماعي لشرائح واسعة من العراقيين واتساع الهوة بين من يعانون من الفقر المدقع وبين من يتمتعون بالغنى المفرط.

**الكلمات المفتاحية:** الحركات الاحتجاجية، الواقع السياسي، المواقف الدولية.

RESEARCH ARTICLE

# THE OCTOBER 2019 DEMONSTRATIONS IN IRAQ

## (ANALYTICAL READING OF POLITICAL AND ECONOMIC ASPECTS)

**Dr. Nisreen Falih Hassan**[1]

[1] Wasit University / College of Administration and Economic
Email: ph.d.nis@gmail.com

**Published at 01/04/2021** **Accepted at 25/03/2021**

**Abstract**

The October protests of 2019 are a qualitative precedent on the Iraqi political arena, and were more like a shock to the Iraqi political authority in terms of the quantitative and qualitative aspect of the demonstrators, which embarrassed the government in front of itself and the international community alike, considering it a democratic government. This prompted it to confront these protests, once with dialogue and another with the use of excessive force. Although these protests were not out of thin air, they had political and economic reasons, in the forefront of which are the consolidation of loyalty and partisan relations as a substitute for institutional standards and democratic mechanisms. In addition to the cases of financial and administrative corruption, which went beyond the issue of tampering with contracts, government auctions and tenders, and extended to include matters related to the citizen's life, security and safety. Add to that the deterioration of the living and social reality of large segments of Iraqis, and the widening gap between those who suffer from extreme poverty and those who are extremely wealthy.

**Key Words:** protest movements, political reality, international situations

**المقدمة**

شهدت الفترة التي تلت عام 2003 العديد من الاحتجاجات الشعبية التي تركزت بشكل عام حول سوء الإدارة وتردي الأوضاع الاقتصادية والخدمية والفساد الاداري والمالي، الا ان احتجاجات تشرين لعام 2019 والتي حصلت في بغداد ومحافظات عراقية أخرى في الوسط والجنوب تعد سابقة نوعية على الساحة السياسية العراقية، إذ مثلت مدى الحنق الجماهيري والغضب الواسع الذي ينتاب الارادة الشعبية تجاه السلطة السياسية نتيجة للسياسات الخاطئة التي انتهجتها تلك السلطات منذ ذلك الحين، في المقابل شكلت هذه الاحتجاجات ما يشبه الصدمة للسلطة السياسية العراقية من حيث الجانب الكمي والنوعي للمتظاهرين، من حيث نوعية المطالب والاصرار المستمر عليها والمناداة بالتغيير، ومع استمرار زخم الاحتجاجات وتوسعها وانضمام شرائح اجتماعية مؤثرة اليها من الطلاب والموظفين والمثقفين أصبحت الحكومة في موقف حرج أمام نفسها وأمام المجتمع الدولي على حد سواء باعتبار انها حكومة ديمقراطية تعمل على احترام الدستور والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان وحرياته الأمر الذي دفعها الى حالة من التخبط في مواجهة تلك الاحتجاجات فنجدها تارة تميل للحوار وتهدئة المحتجين من خلال اطلاقها لحزمة من الاصلاحات والوعود بالتوظيف والقضاء على البطالة وتارة تستخدم القوة المفرطة أدت في نتائجها الى سقوط اعداد كبيرة من الضحايا وصلت للمئات من صفوف المحتجين وعدد ليس بالقليل من القوات الأمنية ناهيك عن عدد أكبر من الجرحى والمعاقين.

إلا أن ذلك لم يقف حائلا دون استمرار الاحتجاجات وتوسعها، إذ امتدت لتشمل محافظات وسط وجنوب العراق بما جعل مساحة أي حل توافقي لأية جهة سواء أكانت منظمة الأمم المتحدة أو الحكومة العراقية أمرًا بالغ الصعوبة، خصوصا أن السلطة السياسية في العراق بشقيها التنفيذي والتشريعي لم تفلح في تنفيذ وعودها التي أطلقتها لإقناع المحتجين بالعمل على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة وتحقيق مطالب المتظاهرين الأمر الذي جعل الهوة عميقة جدا بين بينهم وبين السلطة السياسية بالتزامن مع أزمة الثقة بينهما طيلة العقدين المنصرمين.

وبالرغم من أن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 قد كفل حق التظاهر (تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتُنظَّم بقانون). إلا أن كل الاحتجاجات السابقة لم تتطور بتداعياتها الى الحال الذي تطورت اليه احتجاجات تشرين وما رافقها من تطورات سياسية مهمة أثرت بشكل أو باخر على المشهد السياسي في العراق.

مشكلة البحث: يحاول البحث الإجابة عن تساؤل رئيس عن أسباب التظاهرات الاحتجاجية التي اجتاحت العاصمة بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، وبماذا امتازت عن الاحتجاجات السابقة لتولد مواقف إقليمية ودولية، وما هي احتمالات ما ستؤول إليه مستقبلاً؟

فرضية البحث: يحاول البحث إثبات وجود أسباب سياسية واقتصادية جوهرية تسببت بظهور هذه الاحتجاجات، واتسامها بخصائص ميزتها عن أي احتجاجات سابقة، ونتيجة للمواقف الإقليمية والدولية إزاءها، سيحاول ساسة العراق احتواء هذه الاحتجاجات مستقبلاً.

**المبحث الأول : الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية**

لم تأتِ حركة تشرين الاحتجاجية من فراغ، بل كانت لها اسبابها المتراكمة التي استمرت على مدى 17 عاما، ويأتي في مقدمة هذه الأسباب العجز الواضح لدى الطبقة السياسية في معالجة المشاكل والازمات السياسية والاقتصادية التي اعترت العملية السياسية طيلة الفترة الماضية .

وبقراءة الأحداث منذ عام 2003، نلحظ قصوراً واضحاً لدى الطبقة السياسية في تغيير الصورة النمطية المستمرة التي تحدد العلاقة بين المجتمع والدولة، بل وتسببت بتعميق الفجوة بينهما، إذ سعت إلى وأد الدولة وضياع هيبتها بين المكونات الطائفية والحزبية والقومية، ما جعلت الكثير يتبوتق داخل الهوية الفرعية في ظل غياب تام لمشروع الدولة.

صحيح أن عام 2003 أسقط الدكتاتورية الفردية في العراق، الا ان نمط التفكير بالسلطة لم يتغير وأصبحت دكتاتورية الجماعات حاضرة ومؤثرة في المشهد السياسي في العراق، أي أن ما تغير فقط هو تمركز السلطة، فبدلاً من تمركزها بيد شخص واحد، أصبحت هناك منظومة جديدة حاكمة تقاسمت السلطة فيما بينها .

ولا يمكن وصف النظام السياسي في العراق على أساس العلاقة بين السلطات، كما عمدت أدبيات الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، فهو نظام سياسي هجين عنوانه برلماني، لكن من يتحكم بالقرار السياسي زعماء الطبقة السياسية وليس المؤسسات. إذ يوفر هذا النظام فرصة لزعماء الطبقة السياسية للعب دور السلطة والمعارضة في آن واحد، فالتوافقات والصفقات تقوم على أساس توزيع المناصب في الحكومة من معادلة الأوزان الانتخابية التي تترجم بعدد المقاعد البرلمانية، ولذلك تكون مهمة الانتخابات في هذا النظام ليس مدخلا لشرعيته وإنما موسم لتقاسم الحصص في الحكومات الائتلافية المتشكلة، وعليه فإن فَهم هذه المعادلة يجعلنا محصَّنين من خديعة المنادين بتغيير النظام السياسي من زعماء السلطة والنفوذ بهذا النظام. (ايادالعنبر، http://iamiraq.com/2020/10/30)

كذلك عملت المنظومة السياسية على تغييب المعايير المؤسساتية والآليات الديمقراطية، بمقابل ترسيخ علاقات الولاء والحزبية لتكون هي الآلية المتبعة في العمل السياسي خلال طيلة السنوات السابقة(فان دن بيرغ،2013:ص3) ، ما أدى إلى ايجاد مجموعة فوارق اجتماعية تسمح لجماعات معينة بالحصول على ميزات أفضل من الجماعات الأخرى، لتنتج لنا بالنتيجة طبقات اجتماعية . سياسية طفيلية جديدة وغريبة على الشعب هيمنت بصورة كبيرة على جميع مفاصل الدولة.

ناهيك عن انها لعبت دورا بارزا في تعميق حالة التشرذم الاجتماعي من خلال اتباعها سياسة التحييد والاقصاء وسيادة مبدأ العلاقات النفعية الشخصية لتسهم بتعزيز عملية الانقسام وترسيخ وجودها على أساس تلك العلاقات النفعية ومن هنا خلقت ممانعة لأي إصلاح سياسي أو اقتصادي منشود.

وبعد أن وصلت البلاد الى طريق مسدود نتيجة تلك السياسات الفاشلة انبرت الحركة الاحتجاجية لتعبر عن رفضها الكبير لهذه المنظومة والمتحكمون بها.

**المطلب الأول: الأسباب والدوافع السياسية (الواقع السياسي العراقي الداخلي)**

1. سوء الأداء السياسي

لقد أصبحت العملية السياسية في العراق في وضع محرج وقلق ولعل مرد ذلك يعود الى تكرار مشهد المحاصصة وإسقاطاتها على اختيار الوزارة وجميع المناصب المهمة في الدولة وصولا الى ما تحت درجة المدير العام، ناهيك عن التلكؤ في التعامل مع ملفات مهمة ورثتها جميع الحكومات السابقة أهمها في واقع الحال موضوع مكافحة الفساد، ففي الوقت الذي اعتاد فيه ماسكوا السلطة في العراق على تقاسم ذات الأدوار فيما بينهم سواء على مستوى مجلس النواب أو مجلس الوزراء أو المواقع الادارية، فإن الفرد العراقي بات في حالة يأس وتذمر في حياته المعيشية اليومية وفقد أمله في العيش بحياة حرة كريمة دون أن يكون للمسميات الجديدة كالطائفية والحزبية والعنصرية والقومية شأن بها، خصوصا مع استمرار التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في جميع مفاصل الدولة وخاصة الاقتصادي والأمني، يأتي ذلك تزامنا مع حالات الفساد العلني أو المستتر بأبشع صورة بحيث لم تعد الأجهزة الرقابية كالنزاهة ودوائر المفتشين العموميين الملغاة ودوائر الرقابة المالية قادرة على كبح جماح الفساد المستشري في أجهزة الدولة(حسن ،2018: ص4) ، رافق ذلك مستوى عالٍ من الاحباط والرغبة الشديدة بالتغيير لدى شباب العراق، ولم تتضمن التطمينات الحكومية أية خطوات واضحة وجادة نحو إجراء إصلاحات، بل نجدها جاءت منفصلة عن الواقع وبعيدة عن ارضاء طموحات الجماهير.

2. فقدان الثقة بين الحكومة والشعب

تسبب تمتع كبار المسؤولين بصلاحيات واسعة مع هشاشة المسائلة والمحاسبة لهم، وتراخي العقوبات الرادعة، وغياب الشفافية العلانية، باتسام العلاقة بين الشعب والسلطة طيلة الاعوام الماضية بعدم الثقة، ولعل مرد ذلك يعود بالدرجة الأساس الى عامل اليأس والاحباط الذي انتاب المواطنين نتيجة لكثرة تكرار الوعود الحكومية الخاصة بالإصلاح دون أي تقدم ملموس على أرض الواقع، صاحب ذلك حصول أزمات سياسية واقتصادية وخدمية متكررة، وقصور واضح في مستوى التنمية والتخطيط الاستراتيجي المدروس والواقعي، ما شكل نشوء سياسة فاشلة تنم عن غياب الرؤية الحكومية الفعالة في معالجة الأزمات المتكررة كالبطالة وقطاع الطاقة وارتفاع مستوى الفقر وغيرها الكثير(محسن، 2019:ص29).

3. خضوع أغلب السياسيين للأجندات الخارجية

كشفت التظاهرات عمق الأزمة السياسية التي يعيشها العراق، وبرهنت على أن أكثر أوراق اللعب في السياسة الداخلية والخارجية بيد غير العراقيين، أو بيد عراقيين ينفذون أجندات خارجية، إذ يعيش الوضع السياسي الداخلي في العراق تجاذبات سياسية ذات أبعاد خارجية، فلا يمكن لأحد إنكار أثر الصراع الأمريكي الإيراني على الداخل العراقي.

ووجد الكثير من المتظاهرين في الطبقة السياسية أدوات غير قادرة على تقرير مصير البلد، وفي الوقت نفسه، رهنت مقدرات البلد للصراعات الخارجية، سواء الأمريكية الإيرانية، أو الخليجية الإيرانية، وطالما

استمرت هذه الطبقة بالحكم، فإن أي تصاعد في هذه الصراعات سيلقي بظلاله على المشهد العراقي، ومن ثم ينعكس على استقرار الأوضاع الداخلية الأمنية منها والاقتصادية(عليرظا نادر، 2015:ص13).

4. التعامل الحكومي بقسوة ولامبالاة

من خلال ما سبق يتبين لنا ان الظروف مواتية لتحرك شعبي جماهيري حانق على السلطة السياسية، وجاءت احتجاجات تشرين كردة فعل منطقية على ذلك، لكن في المقابل نجد ان الحكومة العراقية برئاسة عادل عبد المهدي قد أخفقت مرة ثانية في معالجة الواقع العراقي البائس، اذ بعد الاخفاقات المستمرة والمتكررة لها في ادارة البلاد والتي أدت الى قيام الحراك الشعبي، عادت مرة أخرى حيث لم تتعامل بحنكة وتخطيط صحيح مع تظاهرات تشرين 2019 حيث أطلقت في البداية سلسلة وعود ابتدأت بالتعيينات المفترضة وانتهت بالتعهد بإصلاح جذري وشامل خصوصا في المجال الاقتصادي والسياسي والخدمي(الهاشمي،2019: ص11)، الا انها اتجهت بعد ذلك لتأخذ منحى اخر في التعامل من خلال استخدام القوة المفرطة والسلاح الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع التي تصوب مباشرة نحو المتظاهرين، وفي نفس الوقت أستمر المحتجون بقدر عال من التصميم على استمرار التظاهر وعدم الاكتراث لهذا العنف والتضحيات المقدمة.

في الواقع ان سوء ادارة الحكومة في التعامل مع الاحتجاجات كواقع حتمي في المشهد السياسي العراقي قد جعل منها موضع شك وريبة من قبل المختصين حيث إن سوء تصرفها وتعاملها بمبدأ اللامبالاة تجاه الأحداث والتطورات أسهم بشكل مباشر في رفع مستوى المطالب، وجعل نظام الحكم كله مستهدفًا من قبل المحتجين وقد ساعدهم على ذلك تزايد النقم الشعبي تجاه الحكومة مقابل التأييد الشعبي الواسع للاحتجاجات والتحاق نقابات مهمة كالمحامين والمعلمين لها ليشكلوا روافد داعمة ومتينة لحشود المتظاهرين في ساحات التظاهر والاعتصام في العاصمة بغداد وبقية محافظات الجنوب، وكانت أبرز مطالب المحتجين هي استقالة حكومة عبد المهدي، واحالة المتورطين بالقتل والفساد وسرقة الأموال العامة الى القضاء، وحل البرلمان ومن ثم تشكيل حكومة مؤقتة للكفاءات شريطة استبعاد منها كل رموز الحقبة السلطة السياسية الحاكمة منذ عام 2003 مع أحزابها الحاكمة، والعمل على إلغاء الدستور الحالي وتكليف لجنة مختصة لصياغة دستور جديد يكرس وحدة العراق ويحظر تأسيس أي حزب على أساس ديني أو عنصري أو قومي، يصوِّت عليه جميع أبناء الشعب العراقي(الخطاب، 2019: ص3).

**المطلب الثاني: الأسباب والدوافع الاقتصادية**

1. الفساد المالي والإداري: عانى العراق منذ 2003 من انتشار هائل وغير مسبوق لحالات فساد كبرى داخل المؤسسات الحكومية وخارجها، وقد صنفت تقارير منظمة الشفافية الدولية ومنظمة الاونكتاد للتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، العراق في المركز الثاني عشر على قائمة الدول الأكثر فسادًا وقد فقد مبالغ مالية كبيرة تصل الى اكثر من ثمانين مليار دولار منذ عام 2013 (تقرير منظمة الاونكتاد لعام 2017.

والأمر لم يقف عند هذا الحد، بل نلاحظ ان قضايا الفساد تجاوزت موضوع التلاعب بالعقود والمزايدات والمناقصات الحكومية إلى ما هو أكثر من ذلك، إذ امتد الفساد ليشمل ما يتعلق بحياة المواطن وأمنه وسلامته،

ولاسيّما بعد الكشف عام 2019 عن صفقات فساد كبرى في أجهزة كشف المتفجرات التي تداولتها قوى الأمن الداخلي والتي أنجمت عن حدوث انفجار كبير نتج عنه 300 من ضحايا المدنيين.

ان كل ذلك قد ادى بشكل مباشر الى حدوث رأي عام ناقم على السلطة الحاكمة في العراق لان هذا الامر قد وصل الى خطوط حمراء تتعلق بقوت الناس وحياتهم ومعيشتهم لان الفساد وانتشاره في بلد ما يؤدي الى مضاعفات كثيرة، واهم مضاعفاتها هو سخط الجماهير وامتعاضهم، ناهيك عن كونه يتوغل اجتماعيا ليظهر بوضوح وتأثير كبير على قوت الانسان ومعيشته الحياتية.

وبطبيعة الحال فان تعدد الإجراءات، والهيئات المتعددة المتخصصة في مكافحة الفساد المالي والاداري التي تأسست بعد 2003 ، لم تفلح في أن تضع حدًّا للفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية على الرغم من سعي البعض للعب دور مهم في الكشف عن الفاسدين، الا ان طبيعة المنظومة السياسية وتوزيع الادوار والحصص شكل عائقا أمام أي عمل جدي بهذا الشأن، والنتيجة اصابة تلك المؤسسات المختصة بحالة أشبه ما يكون بالعجز أو الشلل، ناهيك عن تصريحات تصدر عن سياسيين يتهمون المؤسسات الحكومية المعنية بالفساد والتواطئ والاثراء على حساب الغير(مقابلة تليفزيونية مع النائب السابق مشعان الجبوري، 2016: https://www.youtube.com/watch?v=z4DXXtztAEQ، )

فوجود المؤسسات التي تعمل على كشف الفاسد والمفسدين في الدولة العراقية عديمة الجدوى، ولعل مرد ذلك إلى كثرة التدخلات السياسية في عمل تلك المؤسسات ، إذ نرى ان هناك لجنة خاصة بالنزاهة في مجلس النواب ( السلطة التشريعية)، ونرى هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين منتشرة على نطاق واسع وكبير، الا ان الفساد يتوسع يوما بعد يوم، في الوقت الذي تتلكأ فيه السلطة القضائية في متابعة الفاسدين واصدار الاحكام الخاصة بشأنهم، أما هيئة النزاهة فقد وقفت عاجزة بالرغم من عملها المضني والمتواصل في مكافحة الفساد والمفسدين، إلا أن عملها لم يصل إلى المستوى المطلوب .

كما لم تؤخذ كشوفات ديوان الرقابة المالية على محمل الجد، فلم تمنع حالات الفساد المتفاقمة، وكان كل ما يصدر عنه من تقارير في طي الكتمان وما زاد الأمر سوءً اغتيال رئيس جهاز الرقابة بين عامي 2003 و 2004، ما شكل عقبة كؤود في مسألة استمرار نشاط هذا الجهاز المهم بنفس الهمة والحماس المعهودين( https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1457956&language=ar)

أما مكاتب المفتشين العموميين في مؤسسات الدولة فقد ضلت ولمدة طويلة ترزح تحت وصاية المسؤول أو الوزير، ناهيك عن ان انخراط بعضهم في بيئة الفساد بنشاطات تقوم على ابتزاز الفاسدين للحصول على مكاسب شخصية(http://webcache.googleusercontent.com).

2. ارتفاع معدلات الفقر

يقاس نجاح أي دولة بما تملكه من مقدرات اقتصادية، وبذلك فان رفع المستوى المعيشي وتخفيض معدلات الفقر، والعمل على ترشيد الانفاق الحكومي وتوجيهه للطبقات الفقيرة، وتسهيل اللوائح والتعليمات التي من شأنها تسهيل بيئة الأعمال، مؤشراً للنجاح الحكومي في الجانب الاقتصادي(الموسوي ، 2017 : ص122).

ان تدني مستوى رواتب العاملين في الجهاز الاداري مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة حالات الفقر بين الكادر الوظيفي قد ساعد على ايجاد بيئة خصبة للفساد، وكذلك ضعف السلطة الاجتماعية الاساسية للأفراد والعاملين في مؤسسات الادارة العامة قد فاقم وضخم معدلات الفقر بصورة مضطردة في البلاد(سعدي، 2017 : ص 100).

ولا يخفى على الكثير مدى تردي الواقع المعيشي والاجتماعي لشرائح واسعة من العراقيين ورزوحهم تحت وطأة الظروف الصعبة وظهور طبقات اجتماعية تلوذ بالحياة من أجل توفير لقمة العيش واتساع الهوة بين من يعانون من الفقر المدقع وبين من يتمتعون بالغنى المفرط، اذ بالرغم من أن العراق يمتلك رابع أكبر احتياطي من النفط على مستوى العالم، لكن تقرير البنك الدولي الصادر في 2019 يشير إلى أن 22.5% من السكان العراقيين هم فقراء، ترافق ذلك مع انكماش في الناتج المحلي للنفط وصل الى 5%( https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview).

وهذا الأمر بواقع الحال قد زاد من النقمة الشعبية تجاه السلطة الحاكمة بكافة اشكالها ومكوناتها، إذ يُمثل الفقراء والعاطلون وقود هذه الحركة الاحتجاجية، فكان واضحاً أن هناك مشاركة واسعة لتلك المكونات.

3. ضعف وتلكؤ المشاريع الخدمية:

بالإضافة الى جميع ما تقدم، مثل نقص الخدمات المقدمة للمواطنين معاناة اخرى للعراقيين لا تقل اهمية عن العوامل الاخرى، إذ عانى العراقيون كثيرا من نقص واضح في الخدمات المختلفة من حيث تجهيز الطاقة الكهربائية، الماء الصالح للشرب، القطاع الصحي، القطاع التربوي وغيرها من الخدمات التي تمس الواقع الحياتي اليومي للمواطن، على الرغم من صرف مليارات الدولارات على تلك القطاعات، ولكن دون تحقيق تقدم ملموس فيها.

إن الحركة الاحتجاجية التي عمت المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط والتي انطلقت من البصرة كانت متوقعة منذ زمن طويل نظرا لما تعرضت له تلك المحافظات من قصور واهمال شديدين من جانب الحكومات المتعاقبة منذ 2003، فعلى الرغم من توفر الوفرة المالية والاستقرار الأمني في تلك المناطق، إلا أنها الإهمال الحكومي واضحاً ومؤثراً على جميع مدنها، هذا من جانب، من جانب آخر فان ممارسات الاحزاب السلطوية المتنفذة وارتفاع وتيرة الصراعات القائمة بينها على المصالح الشخصية والعشائرية والحزبية، أدى الى تفاقم معاناة المواطنين واستمرار تأخر الخدمات الضرورية لمعيشتهم، وبالمقابل يفتقد الكثير من الشباب فرصة عمل توفر لهم ما يحفظ حياتهم وكرامتهم، ما جعل الكثير من أبناء الشعب يفقد الثقة بالحكومة لاعتقادهم ان الماسكين بالسلطة لهم القدرة على المعالجة ووضع الحلول ولكن الفساد والفاسدين تحول دون تقديم تلك الحلول والمعالجات(https://annabaa.org/arabic/investigations/15979).

تظافرت جميع هذه الأسباب السياسية والاقتصادية وشكلت حالة من الغضب الشعبي من الأوضاع السائد بشكل عام، وبات من الصعب الفصل بين هذه الأسباب، أو تحديد أيها الأكثر تأثيراً، ما جعل مطالب المتظاهرين

تتسم بالشمولية، فلم يعد الأداء السياسي أو الفساد أو البطالة هي مطالب المتظاهرين، وإنما تبلورت جميع هذه الأسباب في شعار (أريد وطن).

## المبحث الثاني: الخصائص العامة للاحتجاجات والمواقف الخارجية إزائها

### المطلب الأول: الخصائص العامة للتظاهرات

على الرغم من أن أسباب ودوافع تظاهرات تشرين 2019 لا تختلف من حيث الشكل عن جميع التظاهرات السابقة في العراق، إلا أننا نلاحظ انها تختلف في العديد من الخصائص والسمات والتي من شأنها أن تجعل منها حركة احتجاجية مختلفة من جميع النواحي، وهذه بحد ذاتها تشكل نقطة محورية وجوهرية تشجع المهتمين على دراستها بالتوغل والتدقيق في حيثياتها، وايلاءها الاهتمام اللازم من البحث والدراسة، ان هذا الأمر قد جعل لتلك الحركة الاحتجاجية خصوصية معينة اتسمت بها عن غيرها من سابقاتها التي جرت في العراق بعد 2003، وسنتناول هذه الخصائص والمميزات تفصيلًا وفق الاتي:

1. عدم وجود قيادة موحدة ومنظمة للتظاهرات

من اهم اسباب عدم وجود قيادة منضمة للظاهرات هو عفويتها، خصوصا حين تتجنب الفئات البارزة في المجتمع قيادتها والانضواء تحت لوائها، وهذا ما لاحظناه في مظاهرات تشرين اذ بالرغم من مشاركة فئات مختلفة من المجتمع العراقي في هذه التظاهرات، الا ان الواقع لم يفرز قادة ميدانيين حقيقيين متفق عليهم لقيادة تلك التظاهرات، ان هذا الامر تسببت فيه عدة عوامل على ابرزها هو تدخل الاحزاب الحاكمة واختراقها للتظاهرات وخيم المتظاهرين، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في أي شخصية تطرح على الساحة باعتبارها قائدة للتظاهرات في الوقت الذي اعزف الكثيرون عن تصديهم لهذا الامر خشية من التسقيط السياسي او عدم مقبوليتهم من الاخرين .

2. الظهور الواضح للشباب كقوة مؤثرة في الواقع السياسي العراقي

ان الخاصية الرئيسية لتظاهرات تشرين قد افرزت واقعا جديدا لم يكن معهودا في السابق وهو بروز الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ال20 و30 عاما تقريبا، وتصديهم الكبير للمنظومة السياسية بكل جراءة ، ولعل مرد ذلك يعود الى حرمان هذه الفئة الاجتماعية من مقومات الحياة المتعددة التي تمس معيشتهم اليومية كالبطالة مثلاً وعدم ايجاد فرصة عمل لهم مما ادى الى نفورهم وتصديهم لهذا الحراك .

3. ظهور العامل الوطني

شكل العامل الوطني سمة بارزة ومميزة وحقيقة لتظاهرات تشرين، فقد اجتمعت في تلك التظاهرات جميع المتضادات التي راهن عليها السياسيون الذين يعتاشون على الطائفية والعنصرية والقومية، فقد اختفت مفاهيم كانت سابقا حاضرة وبقوة مثل الطائفة او المناطقية، فقد تساوى الجميع وتوحد الجميع واصبح الوطن هو مركز الثقل بهتافاتهم وشعاراتهم الي ضلوا مصرين عليها طيلة فترة الأحتجاجات

**المطلب الثاني: المواقف الإقليمية من التظاهرات**

من الجانب الاقليمي، لم يصدر أي من الأطراف ما عدى إيران أية مواقف واضحة إزاء سلسلة الاحتجاجات فقد كانت الأطراف الإقليمية مترددة في اتخاذ أي موقف تجاه الاحتجاجات في العراق، وهذا الأمر قد يكون نابع من ضرورة اتخاذ سياسة الحياد واعتبار ان هذا الأمر هو شأن عراقي داخلي، أما بالنسبة للجمهورية الاسلامية في ايران فالملاحظ انها كانت قد انفردت بمواقف تختلف عن بقية الاطراف الاقليمية تجاه المظاهرات في العراق، إذ تنظر ايران الى الاحتجاجات على أنها حراك غير محبذ من شأنه أن يقوض العلاقات بين البلدين، وما زاد في الأمر سوء هو رفع المتظاهرين لشعارات تندد بالتدخل الايراني في سياسة العراق الداخلية( GHADDAR, 2019; https://foreignpolicy.com

وحرق بعضهم لصور المرشد الأعلى (علي الخامنئي) في الناصرية، وما تلاها من تمزيق لصوره في كربلاء وحرق العلم الايراني وصور رموز ايرانية في النجف والبصرة ومحاصرة القنصلية الإيرانية في كربلاء واضرام النيران فيها.

كل تلك المؤشرات حدت بإيران أن تتخذ موقفا استثنائيا تجاه ما يحصل، إذ صرح القادة في ايران وعبر مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام بأن أعداء إيران يقفون خلف التظاهرات في العراق، فجاء تصريح المرشد الأعلى معبراً عن ذلك بقوله (الأعداء يسعون للتفرقة بين العراق وإيران، لكنهم عجزوا ولن يكون لمؤامرتهم أثر)، وبنفس المضمون صرح عباس كعبي (إن أعداء الشعبين العراقي والإيراني –ويقصد بريطانيا وأمريكا والسعودية– يخططون منذ فترة طويلة لإثارة الفتن والاضطرابات)، لذلك كله فان صناع القرار الايرانيين وقفوا مؤيدين للنظام السياسي في العراق بوسائل شتى كاللوجستية والمعنوية وحتى الاستخبارية( الخطاب، مصدر سابق: ص6).

**4. المطلب الثالث: المواقف الدولية من التظاهرات**

أكتفت المواقف الدولية بالدعوة إلى عدم استخدام القمع المفرط مواجهة المتظاهرين، ما عدا الولايات المتحدة التي على الرغم من ترددها نوعا ما في اتخاذ موقف صريح ازاء ما يحصل ولم تبادر باتخاذ أي موقف، لكن انتهى هذا التردد يوم 11 من شهر تشرين الثاني حينما صدر عن البيت الأبيض أول تصريح أميركي واضح طالب فيه الحكومة بوقف العنف والقمع ضد المتظاهرين، وطالب بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة(محمد، 2019: https://democraticac.de)، إذ أكتفت واشنطن قبل ذلك التصريح بالتعبير عن قلقها البالغ جراء الهجمات المستمرة والمتصاعدة على المتظاهرين والناشطين المدنيين والإعلاميين في العراق، وما رافقه من فرض قيود على خدمة الإنترنت، وأوضحت الناطقة باسم البيت الأبيض، في بيان (أن واشنطن تريد من الحكومة العراقية وقف العنف ضد المحتجين والوفاء بوعد الرئيس العراقي، برهم صالح، بتبني إصلاح انتخابي وإجراء انتخابات مبكرة)( https://www.alhurra.com)

رفضت وبسرعة مجموعة من فصائل محور المقاومة في العراق التصريحات الأمريكية، وهددت بأنها ستحارب أية انتخابات مبكرة برعاية أو إشراف أميركي، وتتحوف الولايات المتحدة من تداعيات التعامل مع الاحتجاجات لها مسبباتها، حيث انها تتخوف من أن يدخل العراق في فوضى متعددة الجوانب قد تجر البلاد إلى

دوامة حرب أهلية، الأمر الذي يعني ان هناك احتمال كبير جدا باستهداف المصالح الأمريكية في العراق من قبل فصائل عراقية مناهضة للوجود الأمريكي وتتبع ايران بشكل أو باخر.

أما موقف المنظمات الدولية فلم يكن أيضاً على المستوى المطلوب، ولا يتناسب مع التصعيد في الأحداث الأمر، الذي وضعها موضع الشك من قبل المحتجين، فمع عودة التحشيد للتظاهرات بتأريخ الخامس والعشرين من تشرين الأول (2019) بشكل أكبر وأوسع وأكثر تنظيمًا، بدأ الخناق يضيق على طرفي المعادلة السلطتين التنفيذية والتشريعية اللتان أصبحتا في حرج كبير وتحت ضغط داخلي وخارجي أكبر بسبب ارتفاع حصيلة الضحايا والجرحى إلى أعداد لم تصلها أية احتجاجات سابقة، حيث بلغت أكثر من 300 قتيل، ونحو 15 ألف جريح مع أعداد كبيرة من المعتقلين. وقد تسبب ذلك بتحريك المنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية تحركا سريعا لمواجهة اضطراد العنف للحيلولة دون وقوع ضحايا أكبر ونزع فتيل الأزمة.

لم تكن المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (رافينا شامداساني)، بمنأى عن النقد والتشكيك من قبل المتظاهرين، فقد اتهموها بالمغالطة وتحريف الكثير من الحقائق بسبب اختزالها لكل أسباب هذه الانتفاضة الشعبية من خلال تصريحها الذي قالت به (إن الشباب العراقي خرجوا للتظاهر بسبب الإحباط من قلة فرص العمل ونقص الخدمات والفساد وفشل الحكومة)، في الوقت الذي أعلن الشباب المنتفضون في هذه التظاهرات وفي أول انطلاق التظاهرات أعلنوا ان مطلبهم الأساسي كان (أريد وطنًا) في وقت خطفت فيه هويتهم الوطنية وكثير من الحقوق المرتبطة بها بسبب النظام الفاشل في أدارة الدولة وسواد مبدأ المحاصصة والحزبية والمناطقية وغيرها.

بعد ذلك تحركت المنظمات الدولية العاملة في العراق لاتخاذ موقف ازاء ما يحدث من أعمال عنف رافقت الاحتجاجات، وجاء هذا الموقف نتيجة للتداعيات الكبيرة التي رافقتها، وعملت منظمة الأمم المتحدة من خلال بعثة (يونامي) في العراق جاهدةً باحتواء الموقف، وأصدرت الممثلة الخاصة لها في العراق (جينين هينيس بلاسخارت) بيان رسمي دعت فيه الى ضبط النفس ما أمكن مع الإعراب عن القلق البالغ من الممثلة ازاء العنف الذي رافق الاحتجاجات خصوصا بعد ورود تقارير تفيد باستخدام قوات الأمن العراقية الرصاص الحي، والاستخدام غير القانوني للقناني المسيلة للدموع صوب المتظاهرين، وركزت (جينين بلاسخارت) على ضرورة الحق في الاحتجاج كأحد الوسائل الديمقراطية وان لكل شخص الحق في ذلك داعية القوات الأمنية للتعامل الجاد بسلمية مع المتظاهرين مع الحفاظ على القانون وحماية الممتلكات العامة والخاصة(https://news.un.org).

إلا أن موقف منظمة الأمم المتحدة لم يكن واضحا بما فيه الكفاية، إذ يبدو في كثير من الحالات غير منسجم مع مستوى الخسائر في الأرواح وما رافقها من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، مما سبب توجيه سهام النقد والتشكيك لممثلة الأمم المتحدة (جنين بلاسخارت) التي اتهمها المهتمين بأن لها موقفًا قريبًا من السلطات العراقية، الا ان ذلك الموقف لم يدم طويلاً خصوصاً بعد ساعات من صدور الموقف الجديد للبيت الأبيض حول الاحتجاجات، إذ توجهت (بلاسخارت) إلى النجف والتقت بالمرجع الديني الأعلى السيد (علي السيستاني)، وبعد

هذا اللقاء نقلت (بلاسخارت) في مؤتمر صحفي عن المرجع (السيستاني) قوله إنه يجب العمل فوراً على إصلاحات حقيقية بصورة معقولة، وإن الرئاسات الثلاث إن لم تكن قادرة على تحقيق مطالب المتظاهرين، فلابد من سلوك طريق آخر(https://www.alsumaria.tv/news)، والملاحظ أن هذا التطور الواضح في موقف المنظمة الدولية، بالاتفاق مع المرجعية الدينية، كان له الأثر المباشر على تطور الأحداث لاحقًا، خصوصا أنه جاء بالتزامن مع الموقف الأميركي الذي شكل بدوره نواة لمواقف لاحقة لدول غربية ضغطت بشكل أو باخر نحو إعادة تشكيل الوضع في العراق، ويبدو جلياً من ذلك إن موقف ممثلة الأمم المتحدة من التظاهرات العراقية تأثر بشكل أو باخر بالموقف الأمريكي، ومن ثم بموقف المرجعية الدينية في النجف.

**المبحث الثالث: السناريوهات المستقبلية للحركة الاحتجاجية**

من خلال تتبع الأحداث وربط الأسباب بالمسببات نرى ان هناك تطور ملموس لصالح الحراك الشعبي عقب تظاهرات تشرين 2019، فمن ناحية نجد ان نوعية واستمرارية تلك الاحتجاجات قد اختلفت عن سابقاتها بكثير، خصوصا ما نلاحظه من زخم كبير وفعال لجمهور واسع وكبير انضم للأصوات المطالبة بالتغيير الحقيقي ومن مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، وكذلك نرى في الوقت ذاته مسألة الظهور المباشر والمفاجئ لتلك الصيحات والتي كانت قبل ذلك لا تشارك ولا تعلن عن مواقفها ازاء النظام السياسي والسلبيات التي اعترت العملية السياسية، ومن ناحية أخرى نلاحظ أفول واضح لقوى سياسية كانت قد سيطرت على المشهد السياسي العراقي منذ 2003، وبغض النظر عن مسألة بقاء تلك القوى داخل دائرة صنع القرار من عدمه، الا ان المتتبع للأحداث يرى بوضوح ان للحركة الاحتجاجية دور ربما لا يستهان به في المستقبل القريب خصوصاً بعد اقرار قانون الانتخابات الجديد الذي يعتبر نقلة نوعية ولو بسيطة تجاه التحرر من الخنق الواضح والاستغلال المستمر لأصوات الجماهير الذي تمارسه القوى السياسية من خلال القوانين الانتخابية السابقة، لذلك كله نستطيع القول ان تظاهرات تشرين تختلف عن سابقاتها من التظاهرات التي ربما كانت حزبية أكثر ما هي اصلاحية ناهيك عن مستوى المشاركة الشعبية أو سقوف المطالب أو النتائج التي حققتها لحد الان، ومن خلال ذلك نرى أن نقدم تصورات مستقبلية لهذه التظاهرات التي لا زالت بين شد وجذب سواء من خلال الخلافات الداخلية التي اعترتها أو من خلال المواجهة مع القوى السياسية التي أضحت تواجه ما يشبه بالصدمة جراء تطور الاحداث التي تلت تلك الاحتجاجات.

تتمثل أهم السيناريوهات المحتملة للاحتجاجات فيما يلي:

**المطلب الأول: سيناريو توسع دائرة الاحتجاجات**

فمن الممكن توسع نطاق الاحتجاجات وانضمام مزيداً من الشرائح الاجتماعية المؤيدة لها، رغم العنف المفرط الذي تستخدمه الحكومة(الربيعي، https://www.aljazeera.net)، كل ذلك التوسع، تطور في أشكالها وأساليبها، كإقامة الاعتصامات المفتوحة والعصيان المدني المستمر والتجمهر الطارئ والسريع كرد فعل لأي طارئ أو مستجد والتظاهر اليومي والمستمر، كذلك يتمثل هذا السناريو في توسع الحراك الشعبي الراهن ليشمل زيادة ملحوظة في نسبة تمثيل الشرائح الحالية المشاركة في ساحات الاحتجاجات المنتشرة في ساحة التحرير في بغداد وفي باقي المحافظات المنتفضة كالبصرة وذي قار والنجف وبابل وكربلاء وميسان وواسط والديوانية

والسماوة، وتشمل هذه الشرائح شريحة واسعة من عديد من الشباب العاطلين عن العمل، والموظفين التي فسخت عقودهم، وفئة من خريجي الكليات وأصحاب الشهادات العليا، والبسطاء والمستضعفين من أصحاب الدخل اليومي المنخفض الذين يعملون في المهن والحرف البسيطة والكسب اليومي، وكذلك النقابات والجمعيات والاتحادات، والطلاب الجامعيين بمختلف تخصصاتهم، والكثير من منظمات المجتمع المدني المستقلة غير الحزبية او السياسية، ناهيك عن كثير من رجال العشائر ورجال الدين.

**المطلب الثاني: سيناريو لجوء الحكومة الى احتواء الاحتجاجات**

يتمثل هذا السيناريو في توجه الحكومة والقيادات السياسية الفاعلة في البلاد الى اتخاذ جملة اجراءات حكومية وسياسية للحد توسع دائرة الاحتجاجات واحتواء المحتجين في ذات الوقت، ولك من خلال اتخاذ الجانب الحكومي متمثلاُ بمجلس الوزراء عدداً من القرارات صدرت تباعاً بعد السادس من تشرين 2019، والمتضمنة قراراً ضمن اعتبار ضحايا الاحتجاجات من الشهداء، وشمولهم بالقوانين المنظمة لهذه الفئة وما ترتبه من امتيازات، وقراراً بدعم العاطلين عن العمل، وتقديم المنح المالية لما يقرب من المائة وخمسون ألف من الأشخاص غير القادرين على العمل فيما سميت بـ(راتب بدل بطالة) لمدة ثلاثة أشهر، مع تقديم المساعدة اللازمة لهم خلال تلك الفترة من أجل البدء بمشاريعهم الخاصة، كما تم الشروع بفتح باب التطوع للخريجين من الشباب بوزارة الدفاع، وصدور قرارات من وزارة الداخلية بإعادة المنتسبين المفصولين إلى الخدمة، فضلاً عن اصدار تعليمات حكومية بتسهيل قروض الإسكان وتوزيع مجموعةٍ من الأراضي والوحدات السكنية للفئات المستحقة، مع منح الأولوية للمحافظات الأكثر فقرًا، ناهيك عن قرارات تخص تفعيل ملف الفساد الحكومي، ومن جانب آخر هناك توجه حكومي نحو احتواء المتظاهرين بوسائل أخرى كاختراق خيم المتظاهرين وزج عناصر بداخلها الغرض منها تفكيك التنظيم الحاصل بين المتظاهرين وتشتيت المواقف وزرع الفتنة وخلط الأوراق حتى تفرغ الاحتجاجات من محتواها.

**المطلب الثالث: سيناريو تغيير القيادات الرئيسة**

من خلال المتابعة للمشهد السياسي في العراق منذ 2003، يمكن القول أنه بالرغم من وجود تداول للسلطية يتم سلميا وعبر صناديق الانتخاب وبصورة دورية، الا انها في الوقت نفسه كانت عبارة عن عملية تدوير للسلطة تتم بتبديل الأشخاص فقط، مع بقاء المنظومة وأسلوب أدارة الدولة على حالها، فلم يتحقق من التداول السلمي سوى تبديل الوجوه في المواقع القيادية واستمرار النهج، وهذا أمر يعتبر التفاف على الديمقراطية بحد ذاته(ثجيل،2020: ص8)، وفي هذا السيناريو المحتمل في مرحلة ما بعد الاحتجاجات، من الممكن تضمنه تبديل واضح للأشخاص الذين رأيناهم طيلة الفترة المنصرمة، فمن الممكن ان تتبع الزعامات السياسية أسلوباً جديداً للالتفاف على مطالب المتظاهرين من خلال زج أشخاص جدد غير معروفين للأوساط الشعبية ليتولوا الحكم، ولكنهم يدورون بشكل غير مباشر في فلك الأجندات السياسية التي انتهجتها تلك الزعامات، وبهذه الحالة سيكون هناك رضا نسبي على التغيير المنشود من قبل الجماهير وهذا ما رأيناه من هدوء نسبي للتظاهرات بعد استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي على خلفية احتجاجات تشرين الغير مسبوقة، حيث حصلت هنا نقلة ملموسة في التحول السياسي للقيادات السياسية في اختيارهم لرئيس وزراء ذو توجه علماني بعدما كانت

الايديولوجية الدينية هي المعيار الأساسي في عملية التنصيب، وبالنتيجة وحسب تصورات ورؤى القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي فان التضحية بشخص واحد أفضل من التضحية بمنظومة كاملة.

**المطلب الرابع: سيناريو حصول تغيير جذري منشود**

تذهب بعض الآراء الى ان استمرار الضغط الجماهيري وادامة زخم التظاهرات والثبات على الموقف رغم مواجهة العنف الرسمي والغير رسمي سيؤدي بالنتيجة الى خلق وعي جمعي جماهيري على مستوى واسع لشرائح مختلفة، وسيولد كل ذلك توجه جديد غير مسبوق نحو النية الحقيقية للمشاركة في الانتخابات وتحقيق النتائج المرجوة، خصوصا اذا استطاع المحتجون بكافة توجهاتهم الى خلق تكتل سياسي يحظى بمقبولية الكثير من الجماهير.

أما سيناريو التدخل العسكري الخارجي أو الداخلي في حل الأزمة الحالية فهو أمر مستبعد على المدى القريب، ونشير بعد ذلك الى ترجيح السيناريو أو التصور المستقبلي الثاني على المنظور القصير حيث نجد ان هناك رغبة خجولة لدى الطبقة السياسية في احتواء الاحتجاجات، وهذا ما نلحظه من خلال استجابتها للعيد من مطالب المتظاهرين ولكن ليس أهمها أو جميعها.

**الخاتمة والاستنتاجات**

بعد التعرف على طبيعة الحركة الاحتجاجية في العراق واسبابها والنتائج التي خلصت اليها ، وبعد التعر ف على اهم سماتها وخصائصها نستطيع ان نتوصل الى النتائج الاتية

اولا: ان التظاهرات الاحتجاجية في العراق كانت قد حدثت بصورة عفوية وقد جاءت ك تحصيل حاصل للفشل الحكومي طيلة العقدين المنصرمين

ثانيا: تؤشر التظاهرات دلائل حديثة تمثلت ب سخط ناقم وشعبي واسع ضد السلطة الحاكمة

ثالثا: من خلال تتبع مسار الاحداث نجد ان هنالك اطراف معينة تعمل على زيادة توتر الاوضاع بين السلطة والمواطنين من خلال التعمد في احداث اعمال عنف ضد الطرفين ، وهنا يجب على الحكومة العمل بجدية على كشف المتورطين في هذا الامر

رابعا: عملت هذه الحركة الاحتجاجية على دق جرس الانذار بالنسبة للسلطة ، حيث لا يخفى على احد مدى ضعف الحكومة في مواجهة تلك الاحتجاجات وحلها وهذا الامر تعود اسبابه الى الصدمة التي اعترت الحكومة او القائمين على الامر جراء السخط الشعبي الواسع والمفاجئ والمستمر

خامسا: اذا لم تقم الحكومة بعملية اصلاح حقيقي وشامل فستكون هنالك حركات احتجاجية اكثر عنفا واقوى تأثيرا وقد يشمل ذلك التوجه الى ثورة شعبية عارمة قد تؤدي الى نتائج لا تحمد عقباها للوقت الراهن بالنسبة للعراق

**المصادر:**

1- اياد العنبر, الاحتجاجات في العراق وممانعة المنظومة السياسية, مقال منشور على موقع أنا العراق الالكتروني, http://iamiraq.com/2020/10/30

2- كاسبار ف .فان دن بيرغ، المساهمون :كاتي بيري / سام فان دير ستاك / ليفان تسوتسكريدزه، التخطيط الإستراتيجي للأحزاب السياسية:أداة عملية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات / المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الاحزاب ،2013.

3- فلاح حسن شفيع، دور الاجهزة الرقابية ي محاربة الفساد، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام .

4- لمياء محسن , الفساد الاداري والسياسي في العراق , مجلة دراسات سياسية العدد 14 , قسم دراسات سياسية , بيت الحكمة , 2009.

5- عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2020.

6- عليرظا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق: هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؟، وجهة نظر، مؤسسة RAND، 2015.

6-هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق الايباب والتداعيات، مركز صنع السياسات للدراسات الاولية والاستراتيجية،2019.

7- طه العاني، مظاهرات العراق.. أسباب التصعيد وسبيل الحل، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2019): shorturl.at/nGLMW

8- تقرير منظمة الاونكتاد لعام 2017,صحيفة شفق نيوز الالكترونية, shafaq.com ar توقيت النشر 15-08-2019 13:2

9- خالد هاشم محمد، احتجاجات العراق 2019 : نظرة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، 2019، متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=64017

10- البيت الأبيض يعلق على الاعتداءات ضد المتظاهرين والإعلام وحظر الإنترنت بالعراق، الحرة، 11نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 11نوفمبر/تشرين الثاني 2019): shorturl.at/wxDEL

أكثر من 300 قتيل و15 ألف مصاب حصيلة ضحايا الاحتجاجات في العراق، القدس العربي، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2019): shorturl.at/ivLOZ

مقابلة تليفزيونية مع النائب السابق مشعان الجبوري، 30 يناير/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 18 ديسمبر/كانون الأول 2018 https://www.youtube.com/watch?v=z4DXXtztAEQ

11- اغتيال مدير الرقابة المالية، كونا، 8 ديسمبر/كانون الأول 2004 ، (تاريخ الدخول: 18 ديسمبر/كانون الأول 2018):

https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1457956&language=ar

12- وزير النقل يطالب المفتش العام بإثبات حصولة على التأهيل العلمي، وكالة أنباء براثا، 2017/9/19 (تاريخ الدخول: 18 ديسمبر/كانون الأول 2018): على الرابط

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:vMvnozeisnQJ:burathanews.com/arabic/documents/322954+&cd=5&hl=ar&ct=clnk&gl=iq&client=firefox-b

13- ميسم شاكر فجيل الموسوي , الاصلاح الاداري ودوره في مكافحة الفساد , مجلة دراسات البيان , مركز البيان للدراسات والتخطيط , العدد 2 , بغداد , 2017.

14- سعد عزت سعدي, دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية , مجلة دراسات البيان , مركز البيان للدراسات والتخطيط , العدد 2 , بغداد , 2017.

15- تقرير البنك الدولي عن العراق https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview

16- ما اسباب اندلاع المظاهرات في العراق وما النتائج المتوقعة؟ مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتيةhttps://annabaa.org/arabic/investigations/15979 ,

17 - HANIN GHADDAR, Iran Is Losing the Middle East, Protests in Lebanon and Iraq Show, OCTOBER 22, 2019, 11:51 AM, https://foreignpolicy.com.

20- الموقف الإيراني من احتجاجات العراق، وحدة الدراسات العراقية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابطhttps://rawabetcenter.com.

22- فارس الخطاب، التظاهرات العراقية ومستقبل النظام السياسي، مركز الجزيرة للدراسات،2019.

23- خالد هاشم محمد، احتجاجات العراق 2019 : نظرة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، 2019، متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=64017

24- البيت الأبيض يعلق على الاعتداءات ضد المتظاهرين والإعلام وحظر الإنترنت بالعراق، الحرة، 11نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 11نوفمبر/تشرين الثاني 2019): shorturl.at/wxDEL

25- العراق: الاحتجاجات تتجدد والأمم المتحدة تحثّ على ضبط النفس, موقع أخبار الأمم المتحدة, 2 تشرين الأول 2019

https://news.un.org/ar/story/2019/10/1040902

26- نص بيان المرجع السيستاني بعد لقائه بلاسخارت، السومرية، 11نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول:11نوفمبر/تشرين الثاني 2020): shorturl.at/pGKV

27- Iraq's Sistani supports reform, concerned politicians not serious enough – U.N. representative, Reuters, at: https://fr.reuters.com/article

28- احتجاجات العراق .. الأسباب والمآلات، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، https://fikercenter.com/position-papers.

29- أزهر الربيعي، ما مصير المظاهرات الشعبية الغاضبة في العراق؟ مقال منشور على موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/10/